

العراق: هل تتجج مساعي إبعاد المالكي عن رئاسة الحكومة؟

■ **حميدي العبدالله**

لا تزال جميع الأطراف التي تعترض على عودة نوري المالكي إلى رئاسة الحكومة العراقية الجديدة متمسكة بمواقفها، ولم يتراجع أي طرف سواء كان عراقياً أو إقليمياً أو دولياً عن اعتراضاته.
هذا الوضع طرح سؤالاً جوهرياً: هل نتجج جهود استبدال المالكي بشخص آخر حتى من داخل كتلته (تكتل دولة القانون) أم يعود إلى شك في أنّ عودة المالكي إلى رئاسة الحكومة هو الاحتمال المرجح للأسباب الآتية:

. السبب الأول، كتلته النيابية والتحالفات التي تؤيده ومكنته من جمع عدد من النواب يتجاوز عدد نواب الأكراد وتكتل «متحدون»، والتكتلات الصغيرة الأخرى المعارضة له، مثل التكتل الذي يقوده إياد علاوي.
كما أن عدد النواب المؤيدين لعودته إلى رئاسة الحكومة، سواء أعضاء تكتل «دولة القانون» أو الكتل الصغيرة المؤيدة له، تفوق أعداد نواب حلفائه في التحالف الوطني من الصديقين أو المجلس الإسلامي الأعلى، وبالتالي فإن هذا الواقع يصعب تجاوزه على الإطلاق، ولعله ما يفسر المواقف الحازمة التي أطلقها المالكي في وقت سابق حيال الاعتراضات على عودته وتأكيد أنه سيعود إلى رئاسة الحكومة وليست هناك أي قوة تمنعه من ذلك.

السبب الثاني، دعم إيران القوي للمالكي، فحتى هذه اللحظة لا يبدو أن إيران تتق بأي شخصية أخرى من داخل التحالف الوطني ليحل مكان نوري المالكي في رئاسة الحكومة، وبديهي القول إن استمرار الدعم الإيراني لعودة المالكي من شأنه أن يحبط محاولات إقصائه، لا سيما من قبل حلفائه في التحالف الوطني، وإذا تم إقناع أطراف التحالف بدعم عودة المالكي، لا تستطيع الأطراف الأخرى، العراقية والإقليمية والدولية، الحؤول دون ذلك.
أما إيران فإنها لا تزال تبذل المزيد من الجهود لإقناع أطراف التحالف بالتخلي عن اعتراضاتهم لتقوية موقعهم التفاوضي مع الكتل الأخرى حول رئاسة الحكومة، والأرجح أن إيران سوف تتجج في مساعيها.

. السبب الثالث، أن حجج إبعاد المالكي عن رئاسة الحكومة غير منطقيّة، فهي تتعارض أو لا مع قواعد اللعبة الديمقراطية البرلمانيّة، طالما أن المالكي وكتلته هما الكتلة الأكبر في البرلمان مقارنة بجميع الكتل الأخرى.

كما أنّ تحميل المالكي وحده مسؤولية الانهيار الحاصل في العراق على امتداد السنوات الأربع الماضية هو تقدير غير مسؤول ولا يستند إلى وقائع يمكن تبريرها، فجميع الأطراف مسؤولة عن الوضع المأسوي الذي يعيشه العراق وليس المالكي وحده.
هذه الأسباب مجتمعة تؤكد أنّ مساعي إبعاد المالكي عن رئاسة الحكومة العراقية الجديدة لن تتكلل بالنجاح.

■ **علي بدر الدين**

أصاب رئيس مجلس النواب نبيه بري في تشبيهه مجلس النواب بـ«خيال الصحراء» والحكومة بـ«الصحراء». بسبب تعطيل عملها المتعمّد حيناً والكيدي حيناً آخر. وهو يجيد بامتياز تطابق الأمثال والحكم على الواقع بفضل تمكنه وتمرسه في الوطنية والسياسة والتشريع، وطالما انتظر اللبنانيون مبادراته لولوج الحلول العبد من القضايا والمفلات الخلالّية الصعبة والشائكة التي تشكّل على الدوام حجر الأساس لأي حوار أو انفتاح بين القوى السياسية المختلفة حتى على «جنس الملائكة».

لا شك، في أنّ الرئيس بري لا يصدر بمقراربه لتعطيل عمل مجلس النواب والوزراء حكماً مسبقاً على واقع الحال التشريعي والتنفذي والسياسي، إذ يملك الكثير من الواقع والمعطيات التي تؤشّر إلى مرحلة أصعب وأخطر تترصص بلبنان إذا لم يفلح الإقراءه الأحزاب وكتلا نيابية وقيادات رسمية في التوافق على حل. ولو وحده الأذني، لقضايا تشريعية دستورية وقنابية ومالية تخفف من الإحتقان الطائفي والذهبي والسياسي الذي حلّ بدا ينذر بالشر المستطير.

ول«خيال الصحراء» مكانه في موروثنا الشعبي ودوره وخطوته في الإزياف اللبنانيّة، ابتكرته مخيلة المزارعين لحاجتهم إلى «شبح» يكون على شاكلة الإنسان لردع الطيور والحيوانات البرية التي تقوم بغزوات ليلية على حقولهم المزارعين الذين ما زالوا إلى اليوم يعتمدون على مجسم مركب من الخشب والقماش «الربث» لإخافة «خفافيش الليل، وإن تفاعلوا بنسبة كبيرة بعدما هجر المزارعون أرضهم وحولها المالكون الجدد إلى مساحات إسمنتية.

من حق المحلّقات الله أن تبحث عن رزقها الحلال أو الحرام في أيّ بقعة تتعدم فيها المراقبة والمحاسبة وطمئن فيها الغازي والسارق إلى طغيان القوضي والفلتان وغي الظفر عن الإنظفة والقوانين التي تحاسب وتعاقب وتردع، وتكون ضمان أمان لحسن سير العمل واداء العاملين. يقول المثل الشعبي: «المال السائب يعلم الناس الحرام»، فكيف الطيور والحيوانات المنفلة من القيم والضوابط والإنظفة التي تلاحق المرتكب وتحاسبه وتعاقبه؛ والتي تحتاج فعلاً إلى قليل من الرزق «الحلال» لسد جوعها.

غير أن الإنسان المبلوغ على «الإننا» وحب الذات لم يفكر إلا في مصلحته وأزرقه من دون أن ينظر بعين العطف والقيم إلى مخلوقات مهيمّته تبحث عن طعامها الذي لا تحصله إلا في سواد الليل. لكن مكر الإنسان أدّى إلى ابتكار نصب يعكس صورته؛ وينجح في توجيه «ضربة قاسية» إلى أخصامه المعتدين لأنهم ضفءاء بلا حول ولا قوة ولا أحد يدعّمهم أو يوفّر لهم العظاء والحماية. وكما عجز المزارع الفدّ عن ردع أمثاله الذين يتقمحون «صحراء»، في وضع الشّار أنهم الأقوياء وهو الضعيف المتروك لقرده والفريسة السهلة أمام الطامعين.

المجلس النيابي اليوم أشبه ما يكون بـ«خيال الصحراء» لأنه غير قادر على عقد جلسة تشريعية واحدة حول أي ملف من الملفات الكبيرة العالقة والمجمّدة بفعل فاعلين، علماً أنّ البلاد والعباد أحوج ما تكون في هذه المرحلة الصعبة والاستثنائية عن الصعد كافة إلى جلسات التشريع النيابية ومثيلاتها المتكتملة النصاب القانوني لانتخاب رئيس جديد للجمهورية فـ«لبنان مثل جسم إنسان فإن كان بلا رأس علينا نأتي به»، وفق الرئيس بري، والحاجة ملحة أيضاً إلى عقد جلسة نيابية مختلطة لإقرار سلسلة الرتب والرواتب التي تحوّلت إلى «شفاة»، يعلق إلكل موافقه ومصلحه وتكاذبه عليها فنسمع جعجعة ولا نرى طمحيناً.

أما «صحراء» الحكومة فحدّث ولا حرج، فهي لا تشبه «خيال الصحراء»

البناء

من يحمي الوطن؟ «خيال الصحرا» أو «خيال المهرة»!

في شيء ـ على الأقل يفيد هذا الأخير المزراع ويتنفع من وجوده، رغم وجوده وظلمه، أما هي فقاحلة، جرداء، لا تنفع فيها لـ«خيال الصحراء»، إذ تتفتق الزرع والماء والكتلا وحتى الوجه الحسن، وتعيش وتستمر على المهذات السياسية والإطمئنان الطائفي والمذهبي والحاجة إلى وجودها هي لا تتكتل عناصر الفراغات الدستورية والسياسية في السلطات، في ظل صراعات سياسية وطائفية ومذهبية، وإرهاب يتهدد لبنان واللبنانيين. وبقائوا أفضل بكثير من عدمه، مع أن الفشل يضرب أطنابه في مفاصل الجسد اللبناني حتى العظم، والعلّة قد لا تكون فيها وحدها، بل في أداء بعض الإقراءه المكوّنين لها الذين يغفون على ليلاهم، ويبحثون عن مصالحهم ومواطنيّ أقدامهم، علمم يحقّقون في خضم الصراعات القائمة والاستهدافات والتحديات المستوّدة والمنظرة ما عجزوا عن تحقيقه في أزمان ماضية. إنه الوقت الضائع الذي ترجمه فيه الأحلام والتحديات والطموحات الضئيلة والمحصّرة من دون حساب مصلحة البلد وحاجات الناس المختوفين والمحصّرين بالألام والمعاناة والأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة والقاسية.

إن الحكومة والبطقة السياسية الحاكمة من خلفها تشاؤون وتنتان مثل المواطن من سوء أداء الوزراء وغياب الدولة والإعتراف بالأخطاء والتقصير والفشل وانعدام الحلول كمبررات متاحة أمامها للهرب من تحمل مسؤولياتها الوطنية، وعجزها عن القيام بالجهود المطلوبة بحكم مواقعها السياسية والسياسية وإخراج المواطنين من دوائل القهر والظلم والفقر ومن حالات الإحباط واليأس والفكر. رغم صرخات الاستغاثة والوجع من فقدان أبسط مقومات الحياة وفي مقدمها الأمن الاجتماعي، فإلحاح يعانى من شح المياد غير الطبيعي وغير المسبوق، ومن التقنين القاسي في التيار الكهربائي الذي وصل إلى الحد الأدنى، ونحن في القرن الحادي والعشرين ونعتنق بالحضارة والشرطة والتنوع الثقافي، فإن نحن من دون بل يقال إنها الأكثر فقراً، وأدنى مستوى والمنظرة فيها يؤمّن التيار الكهربائي 24 على 24 ساعة، مثل سيريلانكا، وحتى بنغلادش... إن نحن من جشع التجار ونهبهم إلى تكديس الأموال وقد أصبحت لهم اليد الطولى في رسم السياسة الاقتصادية والتلاعب في مصائر الناس والنقلت من جميع الأنظفة والمراسيم وما يسمى جمعية حماية المستهلك واتحادات عمالية ونقابات وهمية.

من يحمي المواطنين ويدافع عن حقوقهم وكراماتهم في زمن شدّت فيه العروءة والههم وتحول الوطن إلى مطبّة لدى البعض بليلوغ أمجاد زائلة وجمع أموال طائلة؛ ومن يقفد الوطن من سياسيه المختلفين على كل شيء، الممتقن على أنهم هم أو لا أحد سواهم، لهم القرار والحكم واليد الممظلة ولهم الأمن، وعلى الرعية السمع والطاعة!

إن لبنان في حاجة إلى «خيال المهرة»، وليس إلى «خيال صحراء» فهل تتحقّق هذه الأمنية البتيمة التي قد تحدث التغيير؛ ويضع «خيالو» البلد، أو هكذا يعتقدون، الحلول على السكة الصحيحة بإنتاج الإستحقاق الرئاسي، واعتماد قانون انتخابي تعفيلي، وحل ملفات سلسلة الرتب والرواتب، والجامعة اللبنانية والإسائذة والطالب ورواتب الموظفين العالقة بين السياسة والقانون، وتوفير المياد والكهرباء للبنانيين الذين يدفعون قواطر مضاعفة للطعاع الخاص بعدما تناقصت الدولة عن القيام بواجباتها وتحمل مسؤولياتها، وتركت لتجّار المياد وأصحاب المولدات الكهربائيّة التلاعب بلقمة عيش المواطن واستغلاله وسرقة أمواله؛ والأغرب أن الحكومة شرّعت هذه التجارة وتصدر لائحة شهرية بالأسعار لأصحاب المولدات، في حين أنّ باعة المياد يتلاعبون بالأسعار وفق مصالحهم ولا من حساب أو رقيب أو مجيب.

«لهم لا تسألك بلد القضاء ولكن سناك اللطف فيه».

أراء

ثورة 23 يوليو

■ **د. سمير صباغ**

هي أم الثورات العربية، حتى أنها تصافى الى الثورات المهمة في التاريخ، من الثورة الفرنسية الى الأميركية فالبولشفيفية، إذ قلبت مجتمعا عربيا راسا على عقب وأدخلت مبادئ وقوانين وأعرافا جديدة في العمل السياسي التحرري فيه. اليوم تنهض في غزة مقاومة باسلة هي في منطلقاتها السياسية الوطنية. ترداد لثورة يوليو المجيدة. واذا كانت تحسّة 1967 شكلت هزيمة عربية والحقّت أضراسا بالغة بثورة 1952، فإن قائد الثورة استطاع أن يرتفع فوق آثار الكسفة ويعدّ عملا سياسيا وشعبيا وعسكريا ليخازن من الكسفة ويعيد أمجاد ثورة 1952. إن ما يحصل اليوم في غزة على يد المقاومة الباسلة يؤكّد مرة أخرى على بسالة وعلى بطولات الشعب العربي وتضحياته في كل مكان، مهما حاولت الأيواق الصهيونية والأميركية النيل من المقاتل العربي الذي إن صمم قاتل، وإن توافرت له القيادة الحكيمّة الشجاعة انتصر. حالة مصر العربية اليوم ليست أسوأ من حالها يوم اندلعت ثورة 23 يوليو. كان الاستعمار البريطاني جافما على صدرها وكان الفقر المدقع حال الشعب المصري؛ ازدياد سكاني وانكماش اقتصادي وفروق كبيرة بين الطبقات... وكانت الأحزاب تتنافس في ما بينها ضاربة عرض الحائط مصالح الشعب ولا يحد من هذا التنافس حرص على السيادة وعلى الكرامة وعلى التهاك أمام السفارات، خاصة البريطانية. وكانت القوات المسلحة وقد أصابتها الهزيمة في فلسطين تعيش حالا من الفساد والرشوة والتبعية، وكانت حركة «الإخوان المسلمين» تستعد للقفز على السلطة بغيره. وكان الوضع العربي عامة أسوأ من الحال في مصر حيث تربعت أنظمة الفساد على عروش أنظمة عربية تابعة لإمبراطوريات ذاك الزمن. وفي ليل 22 ـ 23 يوليو ضرب جمال عبد الناصر وقوّرة الضباط الأحرار ضربة القاضية على تلك التحديات كلها دفعة واحدة، ول تبال ثورم 23 يوليو – ومن هنا عظمتها – بالوجود البريطاني في مصر ومن تنافس الأحزاب ومحاولات جماعة «الإخوان المسلمين» الانقضاض على الحكم، ومن تردى الحالة الاقتصادية والاجتماعية. منذ ذلك اليوم بدأ ينجلج فجر جديد على الأمة العربية. كان تجاوب الشعب العربي من المحيط إلى الخليج كبيرا وهاذفا إذ وجد في شعارات تلك الثورة على التخلّف من خلال نظام اقتصادي يرتكز الى بناء اقتصاد متين على أسس العدالة الاجتماعية يقضي على التشرّد عبر مشاريع وحدوية توحد الشعب العربي.

اليوم حال مصر أفضل من حالها يومذاك، لكن قاداتها الجدد يتلطّون حجج المساعدات الضرورية للاقتصاد المصري المرضي عنها أميركيا. هذه القيادة لا تنتهز اليوم الفرصة التي أتاحتها لها قضية فلسطين وغزّة في تعود مصر الى دورها في قيادة الأمة. كان ممكنا لقيادة مصر أن تغادر الموقع الوسيط بين «إسرائيل» والفلسطينيين، بل أن تلعب دور الطرف المؤثر الذي يستجيب للتاريخ والجغرافيا والمصالح المشتركة فيرفع الصوت عاليا موحجا الإنذار الى الدوائر الصهيونية والأميركية بان مصر تعلق معاهدة كامب دايفيد وملحقاتها اذ لم توقف «إسرائيل» الحرب على غزة، وأن مصر تغلق السفارة «الإسرائيلية» وتطرد السفير «الإسرائيلي» احتجاجا على هذه الحرب. لو فعل السبسي ذلك لكان اليوم زعيم الأمة بلا مناسف، ولقال لجمال عبد الناصر –الأقرب الى شخصيته كما يدعي – إن انا بكت فعلا وأنا مؤمن بمبادئك وأفكارك وتفانيك لأجل مصر وفلسطين وما أنذا انتصر لأمتي ضد أعدائها التاريخيين من دون تهوّر أو مغامرة أو تراجع. المعركة اليوم كبيرة بغاياتها وأهدافها ومجرباتها، والأمة العربية بانظمتها كافة يلغاها الصمت وتتقف موقف المتفرج كأنها ستاهم في الحرب على فلسطين. فانتصار المقاومة منوع، وقال طوني بلير أن السعودية ومصر وبريطانيا وفرنسا وأميركا متقاهمة مع «إسرائيل»، فالمعركة على فلسطين، كل فلسطين، وعلى الشعب الفلسطيني كل الشعب الفلسطيني، فالغارات «الإسرائيلية» لا تميز بين فصيل فلسطيني وآخر، وبين قومي عربي وأصولي إسلامي، ولا حتى بين «إخواني» وآخر، لذا ووجب على العرب، وخاصة القيادة المصرية، أن تأخذ في الإعتبار الأمن القومي المصري والأمن القومي العربي الذي يهدده الوجود الصهيوني في فلسطين. في هذه الذكرى العظيمة الـ62 لثورة يوليو نجد معاني هذه الثورة متجسدة اليوم في فلسطين. ما تقوم به المقاومة، وما يرافق من ابتهالات مئتي مليون عربي لأن ينصرها الله، تتأهب له جميع الساحات انتصارا لها. تتخلل بهذه الذكرى وسط موجة عارمة من الحزن والفرح في آن واحد، الحزن على مئات من اطفال فلسطين ونسائها ورجالها المسنين، والفرح والحبور لما يلقه رجال المقاومة بالجيش «الإسرائيلي» الغاصب وما تعنيه هذه المعركة من تباشير تحرير فلسطين

الحرب الأصعب، ولن يسمح بكسر المقاومة

فيها، والدليل الأسلحة النوعية التي تستخدمها المقاومة والتي يفخر محور المقاومة بأنه من زودها إيّاها.

المشكلة في ما يخص الحرب على فلسطين لا تكمن في انقسام العرب إلى محاور، فمئذ بداية القرن الماضي وفي القضايا الكبرى والعرب منقسمون على أنفسهم، لكن الخلل الأكبر الذي لا يتعظ العرب منه، هو كيف يفيدون من هذا الانقسام في تحقيق مصالحهم الاستراتيجية لمصلحة القضايا المركزية. كذلك يتحمل الشعب الفلسطيني جزءا من المسؤولية، إذ نتعدم لدينا نحن الفلسطينين وجود قيادة حقيقية فعلية، ونقسم محورين أيضا، ولا نلجا إلى استراتيجية عرفات وتكتيكاته السياسية من خلال اللعب على المحاور، والإفادة من تناقضاتها وعدم الانضمام إلى أي منها، مهما تكن الظروف، إذ أصبحنا مؤثرين ضمن هذه المحاور والأبعد عن فلسطين.

الأكثر ألما أننا لم ننتلق لتوحيد الصف الفلسطيني والمشاركة الفعلية في مواجهة العدو، فالسلطة الوطنية وضعت جميع أوزانها في سلة الأميركي وتحالفت مع محور الأول، فشعر الشارع الفلسطيني المحتقن أصلا بأن ثمة تحالف مع الكيان «الإسرائيلي» في هذه الحرب، كون السلطة تشعر بوخز الانقلاب الذي مارسته حماس قبل سنين في غزة، بينما تتحرك حماس في كسب الراي العام الفلسطيني والعربي من خلال المواجهة، بينما أوزانها السياسية جميعا في يد المحور الثاني، أما باقي الفصائل فلتترزم ببرنامجها الوطني المتوافق مع المحور الثالث في المواجهة، بعيدا عن التجاذبات السياسية العربية والدولية.

هذا ما تثبته المواجهة العسكرية للتصعيد الذي يمارسه الكيان، تحديدا بعد معركة الشجاعة في غزة والمجزرة التي ارتكبت فيه، ما يادل على صوابية خيار الفصائل مع المحور الثالث، عقب هزيمة الكيان في معركة الشجاعة. فيما يراهن قسم كبير من الفلسطينيين على أن تدفع المجازر التي ترتكب في حق المدنيين في غزة الرئيس عباس القابع في مقاطعته المحاصرة في رام الله، وفي الحد الأدنى، إلى توقيع معاهدة المحكمة الدولية، إن لم نقل حل السلطة الفلسطينية والدعوة إلى تشكيل حكومة في الضفة الغربية، وأن يعلن أنه سيذهب إلى غزة كي يتقاسم مع شعبها الصمود أمام العدوان والحرب، مع قيام فتح الثورة بدعم الحرب في الضفة الغربية التي تتحوّل إلى حرب تحرير حقيقية.

هنا على الشعب الفلسطيني إن عاد أبو مازن إلى أي مفاوضات أن يضربه بأحدية الكون كلها، وأن يخرجها مجبرا من المقاطعة، وأن ندفع الشعب الفلسطيني إلى الوحدة من خلال البندقية والمقاومة، وجميع تشكيلاته وإطيافه الأيديولوجية، وأن تتجمّع المعركة الحقيقية للصفة الغربية، كون العدو يحاول توسيع الاستيطان هناك، وقضم مساحات من الأراضي.

«حماس» و «فتح» بين أولويات صمود غزة والمقاومة وتضحياتها...

وصراع المحاور الإقليمية

■ **نصار إبراهيم**

مقاومة باسلة وحالة شعبية حاضنة وتضحيات هائلة... ومازق «إسرائيلي» واستعداد لمزيد من القتل والتدمير... هذا واقع الحال الميداني.

لكن على المستوى السياسي، نجد حالة من التداخل والتخبط والاستخدام والانتقام والتوظيف. تستهدف هذه المقالة استكشاف تأثير تدخلات القوى الإقليمية وخطورتها في المواجهة الطاحنة التي تدور منذ نحو ثلاثة أسابيع بين المقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني من ناحية، وجيش الاحتلال «الإسرائيلي» من ناحية أخرى.

تتوزع دوائر الفعل السياسي والتأثير الميداني على محورين استراتيجيين:

جبهة أو قوس قوى المقاومة الممتد من إيران مروراً بقلبه سورية وصولاً إلى حزب الله في لبنان، وفي سياقه يتحرك العراق بحدود قدراته وما يواجها من صراع داخلي. يتحرك قوس المقاومة سياسيا وعسكريا وفق رؤية وأولويات استراتيجية وتنسيق كامل على مختلف المستويات، وهو يستند بذلك إلى تحالفات دولية قوية وراسخة تشمل روسيا والصين ودول بريكس وكل من باناصر خيار المقاومة ويناهض الهيمنة الاستعمارية.

المقاومة عند أطراف هذه الجبهة ليست تكتيكا استعماليا، بل هو خيار استراتيجي ثابت في مواجهة الاحتلال «الإسرائيلي» ومشاريع الهيمنة على المنطقة، ولذا كانت مواقف هذا الحلف وسلوك وحيمته في مواجهة الحرب العدوانية الأخيرة على غزة واضحة وحاسمة، وبالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني ومقاومته وتقديم مختلف أشكال الدعم السياسي والمادي، رغم الخلاف مع بعض قوى المقاومة الفلسطينية، وخاصة حركة حماس في ضوء مواقفها وسياساتها حيال سورية، لذا نلاحظ مع مستوى عرل من التنسيق، وبذلك لم يسقط في ضيق الأفق السياسي وردود الأفعال وثقافة الانتقام قبقي ثابتا ومحافظا على اتجاه بوصلة الجباية والمقاومة ضد الاحتلال «الإسرائيلي» ومشاريعه في المنطقة، انطلاقا من حقيقة أن ما يتعرض له العالم العربي منذ ساينس – بيكو وصولاً إلى ما يسمى بالترسيم العربي» وما رافق ذلك من قتل طائفة وفوضى وإخثار وتقسيم إنما هي مشاريع تعكس جوهر الاستراتيجية الاستعمارية – الصهيونية التي تفرّض التصدي لها ومجابتها وفق استراتيجية شاملة، وبالطائي ضبط مختلف السياسات والتحالفات بناء على هذا الهدف الرئيسي.

المحور التقبض استراتيجيّا لمحور المقاومة هو المحور الأميركي – الأوروبي – «الإسرائيلي» – الرجعي العربي وبعض القوى الإقليمية، ويتوزع على ثلاث دوائر تتوافق على الأسس والأهداف الاستراتيجية وتختلف حول حجم الأدوار وبعض الأولويات:

الدائرة الأولى: الحلف الأميركي – «الإسرائيلي»، ويشكل العقل وصاحب اليد العليا في القرار لناحية تحديد الأولويات والتشغيل وضبط إيقاع التناقضات الداخلية.

الدائرة الثانية: المحور المصري – السعودي الإماراتي، وينسجم على المستوى الاستراتيجي مع سياسات الرأس المفكر والمقرر (المحور الأميركي – «الإسرائيلي»)، لكنه يتناقض معه لناحية الحسابات المحلية وبعض الأولويات الإقليمية، مثل الخلافات بخصوص الملف النووي الإيراني، ومستوى وحدود العمل والتدخل لإسقاط الدولة الوطنية السورية، لكنه يخوض في الوقت عينه مواجهة شاملة مع حركة «الإخوان المسلمين»، خاصة في مصر في سياق التناقس على الأدوار على مستوى الإقليم. الدائرة الثالثة: تتشكل من المحور التركي – القطري بما يشكلانه من حاضرة سياسية لحركة «الإخوان المسلمين» ويسعى هذا المحور إلى أن تكون تلك الحركة القوة السياسية المهمة في المنطقة، ما يتيح لهما فرصة التأثير وخدمة مصالحهما الاقتصادية

الفشل والطريق المسدود، ما يضع حركة فتح في مأزق بيومي جدي.

هذا الواقع لم يعد ممكناً التعامل معه ضمن السوق السياسية والأداء السياسي الراهن، فما قبل الحرب العدوانية على غزة وما سجلته المقاومة من بطولة وتضحية في جانب، وما بعد هذه الحرب في جانب آخر. وبرزت في الشارع الفلسطيني مجموعة من المؤشرات الحاسمة والقاعلة، ما يعكس طبيعة هذا المازق وخطورة التحديات التي يفرضها قسراً:

التناقض الواضح بين مستوى المقاومة والصمود الذي يبديه الشعب الفلسطيني في غزة، ومستوى الأداء السياسي المتباين والتناقض في كثير من الأحيان، ما سمح للاحتلال والمحاور الخارجية المتعددة بالعبث في الداخل الفلسطيني من ناحية وتعميق معاناة الشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة من ناحية أخرى.

المؤشر الثاني، المسافة الواسعة والمتناقضة بين خطاب القوى الميدانية للمقاومة لناحية المضمون والوضوح والقوة وخطاب بعض المستويات القيادية الفلسطينية التي بقي يتحرك خطابها في العموميات والتركيز على الأبعاد الإنسانية في المواجهة. المؤشر الثالث، حالة الغضب والإحباط التي تترآكم وتتسع في الشارع الفلسطيني عامة بسبب عدم اقتناع هذا الشارع بسياسة البنى السياسية الفلسطينية التي لم ترق إلى مستوى حالة الحرب والأشباتك الدائر مع الاحتلال.

المؤشر الرابع، تصاعد حالة التفاعل بين قواعد حركة فتح الوطنية بطبيعتها والمنتمية إلى المقاومة عبر تاريخها إلى السطح، وكان التغيير الأبرز عن ذلك أداء القائد الأسير مروان البرغوثي ودعوته إلى التحرك الشعبي الواسع، ما يشير إلى خطورة المرحلة وجدية التناقض في أوساط حركة فتح، وضاعفه عمقه التصادم والأشباتك مع الأجيحة الأمنية التي تحاول ضبط إيقاع حركة الشارع الغاضب في الضفة الفلسطينية وفق سقف سياسية وتنسيق أمّني تخلفته حوات الواقع وحالة المواجهة الضارية في غزة مع الاحتلال، ما وضع القوى السياسية الفلسطينية أمام أسئلة صعبة حول مبادراتها ودورها في تحريك المواجهة في الضفة الفلسطينية ضد الاحتلال.

المؤشر الخامس: غياب أو تعقيب مراكز القرار الفلسطيني عن الفعل الفاعلية. مثلا غياب مواقف ورود فعل م.ت.ف وتأخرها، إلى جانب صمت الحكومة الفلسطينية، وضعف الأداء الديبلوماسية لوزارة الخارجية وغيرها من الوزارات.

هذا التشتت وعدم توحيد الخطاب واستراتيجية العمل الفلسطينية وضعف الأداء السياسي سمح لـ«إسرائيل» باستخدام ذلك كله وتوظيفه لتصعيد عدوانها وتوجيه الضغوط الإقليمية والدولية لفرض شروطها على المقاومة والشعب الفلسطيني. جميع المستويات كل ترتقي على القيادة الفلسطينية إلى مستوى صلابة وصمود ومقاومة الشعب الفلسطيني وصموده ومقاومته... فمن غير المقبول ألا يتوج هذان الصمود والبطولة الأسطورية بمنجزات سياسية واضحة تنهي معاناة الشعب الفلسطيني في غزة وترفع سقف المواقف السياسية الفلسطينية بما ينسجم الأحقاق الوطنية العليا.

على نجس القوى الفلسطينية التي اثبتت فعالية وجدارة وتضحية في الميدان من خارج ثنائية فتح – حماس، وخاصة حركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحريرفلسطين وغيرها من فصائل المقاومة، التحرك والضغط لتوحيد القوى السياسية الفلسطينية على أساس النواظم والمعدتات الوطنية، بعيدا عن الهيمنة والتفرد. وبالتالي عليها أن ترفع صوتها وتعزز حضورها بما ينسجم مع وزنها وحجم تضحياتها ودورها الفاعل في ميادين المقاومة.